برنامج تدريب طلاب المعاهد التقانية في المنشآت الصناعية

ابراهيم : لتنفيذ رؤية أكثر شمولية وتفعيل الشراكة مع قطاع الأعمال

جوخدار: ضرورة رفع كفاءة الخريجين لتلبية احتياجات القطاع الصناعي

الوطن

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم أهمية التشاركية بين وزارتي التعليم العالي والصناعة واتحاد الغرف الصناعية والعمل معاً لتنفيذ رؤية مستقبلية أكثر شمولية وتطويرها من جميع الجوانب وتفعيل الشراكة مع قطاع الأعمال بما يخدم العملية التعليمية في المعاهد.

وأشار إبراهيم خلال الاجتماع الذي عقد أمس لمناقشة برنامج تدريب طلاب المعاهد التقانية في المنشآت الصناعية في القطاعين العام والخاص، إلى الخطة الإستراتيجية التي وضعتها الحكومة بهدف تطوير المعاهد التقانية، وأهمية الاستفادة من الخبرات والمؤهلات لخريجي تلك المعاهد في عملية البناء والتي تتناسب مع احتياجات المستقبل.

ونوه بضرورة دراسة المسلك التعليمي والوظيفي لخريجي هذه المعاهد عند دخولهم سوق العمل بالقطاعين العام والخاص ودعم البنية التحتية من حيث التجهيزات والمخابر، وتفعيل القانون الذي اعتبر هذه المعاهد مراكز إنتاجية لتطبيقه بشكل عملي على أرض الواقع، بالإضافة إلى ضرورة العمل على إيجاد خريجين فنيين مهنيين متميزين قادرين على مواكبة التطورات المحلية والعالمية.

بدوره أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أهمية هذا المشروع الذي يهدف إلى تدريب طلاب المعاهد التقانية الصناعية وانخراطهم في سوق العمل، بالإضافة إلى رفد كل الفعاليات بكوادر فنية ماهرة في المجال الخدمي والإداري.

ولفت الوزير جوخدار إلى ضرورة رفع كفاءة خريجي المعاهد التقانية الصناعية لتلبية احتياجات القطاع الصناعي، إضافة إلى التدريب الخارجي للطلاب من خلال الزيارات الميدانية الموجهة والهادفة لمواقع المعامل والشركات في القطاعين العام والخاص وفق برنامج تدريبي يتم وضعه بالتعاون والتشاركية مع وزارة التعليم العالي وغرف الصناعة.

من جانبه عبر رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري عن استعداد الاتحاد لتقديم كل ما يمكن لتدريب الطلاب ودعمهم في كل الجوانب.

وقدم أمين المجلس الأعلى للتعليم التقاني الدكتور عاصم قداح عرضاً حول برنامج تدريب طلاب المعاهد التقانية الصناعية في القطاع الصناعي العام والخاص وتحديد مجالات التدريب وتصنيف المعاهد وتوجيه التدريب بما ينسجم مع الاختصاصات العلمية.

حضر الاجتماع معاونو وزير التعليم العالي والصناعة والتربية وعدد من أعضاء مجلس غرفة صناعة دمشق وممثل عن الاتحاد الوطني لطلبة سورية.

الحكومة توافق على عقد لتأمين مستلزمات وتجهيزات طبية لمشفى المواساة

الوطن

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة المصادقة على عقد لمصلحة مستشفى المواساة الجامعي بدمشق لتأمين مستلزمات وتجهيزات طبية لزوم أقسام وشعب المشفى والعمليات الجراحية.

كما تمت الموافقة على العقد المبرم بين مجلس مدينة حلب ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية لتنفيذ أعمال البنى التحتية (طرق- صرف صحي- نفق الخدمة) في منطقة التوسع الحي الثاني-W3.

وتمت الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة المصادقة على عقد المبرم بين المؤسسة السورية للمخابز والشركة العامة للبناء والتعمير لصيانة وإصلاح سقف مخبز جبلة الآلي، وذلك بهدف الحفاظ على استمرار عمل المخبز وسلامة العمال والآلات والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والمواد التموينية والمساعدة، ومنعاً لتسرب المياه إلى داخل صالة الإنتاج والمستودعات.

الجهات العامة أكثر إقبالاً للحصول على الشهادة الرقمية

علي لـ«الوطن»: ٦٢ جهة عامة حاصلة على شهادات رقمية و١٨ جهة خاصة و٥٨ جهة لزوم الربط مع شركة مدفوعات

راما العلاف

كشف معاون مدير عام الهيئة الوطنية لتقانة المعلومات علي لـ«الوطن» أن عدد الشهادات الإلكترونية التي منحها مركز التصديق الإلكتروني بلغ مجموعها ٣٨٤٣ شهادة رقمية منها ٢٤٦ شهادة تم منحها منذ بداية عام ٢٠٢٤ حتى تاريخ ٤/١ من العام نفسه مقابل ٥٣٨ شهادة تم منحها في عام ٢٠٢٣، فيما بلغ عدد الشهادات الصالحة ٨٥٥ شهادة بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١.

كما تم إصدار ٣٣٣ شهادة أمن معيارية توزعت على ١٦٨ شهادة أمن معيارية لنطاق واحد ولمدة سنة واحدة معظمها قبل عام ٢٠٢٢ إذ بلغت حينها ١٣٤ شهادة، مقابل ٢٧ شهادة في ٢٠٢٢ و٧ في ٢٠٢٣ فيما لم يتم منح أي شهادة في ٢٠٢٤ حتى تاريخه، إضافة لإصدار ١١٩ شهادة أمن معيارية لنطاق واحد ولمدة ثلاث سنوات منها ٧ من بداية العام حتى تاريخه و٣٧ في ٢٠٢٣ و٤٨ في ٢٠٢٢.

وأوضح أنه تم إصدار ١٣٣ شهادة اتصال أمن متخصصة لنطاق واحد ولمدة سنة واحدة منها شهادة واحدة في ٢٠٢٤ حتى تاريخه و٣ في ٢٠٢٣ وإصدار ١١٣ شهادة اتصال أمن متخصصة لنطاق واحد ولمدة ثلاث سنوات منها ٧ من بداية ٢٠٢٤ حتى تاريخه و٣٨ في ٢٠٢٣، فيما بلغ عدد شهادات الاتصال الأمن المعيارية الصالحة بتاريخه ٢٥٢ شهادة.

ووصل عدد الجهات العامة المشتركة «جهات اشترت شهادات رقمية» إلى ٦٢ جهة عامة، في حين بلغ عدد الجهات الخاصة ١٨ جهة، وبلغ عدد الجهات الحاصلة على شهادات لزوم الربط مع شركة مدفوعات ٥٨ جهة. وتأمين ١١٣٨ حوامل إلكترونية منها ٩٠ منذ بداية ٢٠٢٤ حتى تاريخه و١٨ في ٢٠٢٣ و٣٠ في ٢٠٢٢ و١٠٠٠ قبل ٢٠٢٢.

وأوضح معاون مدير الهيئة الوطنية لتقانة المعلومات أن شهادات Secure Sockets Layer (SSL) هي بروتوكولات آمنة تُستخدم لإنشاء اتصال مشفر بين المخدم والمتصفح. تضمن هذه الشهادات أن جميع البيانات المنقولة بين الويب سيرفر والمتصفح تظل خاصة وآمنة، حيث يقوم المتصفح بطلب الاتصال الآمن من المخدم، ويرسل المخدم نسخة من شهادة SSL الخاصة به إلى المتصفح، ويتحقق المتصفح من صحة الشهادة فإذا كانت موثوقة يرسل رسالة إلى المخدم وبدوره يرسل المخدم رداً مشفراً لبدء جلسة SSL المشفرة ويتم تبادل البيانات بين المخدم والمتصفح بشكل مشفر.

وأما الشهادات الرقمية (Digital Certificates) فهي ملفات إلكترونية تُستخدم لإثبات هوية الأشخاص أو الأجهزة أو المخدمات على الشبكة وتأمين الاتصالات، وتعتمد على بنية تحتية للمفتاح العام (PKI) لربط مفتاح عام بكيان معين.

وتحتوي الشهادة الرقمية على معلومات التعريف مثل اسم المستخدم أو الشركة ومفتاح عام لحامل الشهادة إضافة إلى توقيع رقمي من السلطة المصدقة التي أصدرت الشهادة. وتُستخدم الشهادات الرقمية لتأمين الاتصالات والتحقق من صحة البيانات المنقولة عبر الشبكة، وكذلك لتوقيع الوثائق رقمياً وضمان سلامة البيانات وعدم الإنكار.

بدورها أكدت الأستاذة في كلية الحقوق جامعة دمشق الدكتورة حنان ملكية في حديثها لـ«الوطن» أن قلة الإقبال على إجراء التعاقد عن بعد والمعاملات التجارية الإلكترونية في سورية يعود لوجود عوائق قانونية وأخرى تشغيلية، والحاجة إلى بنى تحتية ونظم اتصالات ومعلومات متطورة، مشيرةً إلى عدم توافر متطلبات العمل التجاري الإلكتروني بشكل عام في الدول النامية ومنها سورية.

إضافة إلى افتقار الثقافة المعلوماتية بثقافة الشراء عبر الإنترنت وافتقار الوعي المعلوماتي المطلوب لإنجاز المعاملة التجارية الإلكترونية، بسبب إمكانية اختراق المواقع الإلكترونية وبالتالي التعرض للخصوصية والسرية وعدم الشعور بالثقة والأمان في التعامل باستخدام الوسائل الإلكترونية.

وأشارت ملكية إلى أن قانون المعاملات الإلكترونية رقم ٣ لعام ٢٠١٤ الذي عد في المادة /٤/ الوسائل الإلكترونية طريقة مقبولة قانوناً للتعبير عن الإرادة لإبداء الإيجاب أو القبول بقصد إنشاء التزام أو تعديله أو نقله أو إلغائه، كما نصت المادة الخامسة على أن يعد التعاقد الذي يكون أحد أطرافه وسيطاً إلكترونياً صحيحاً ومنتجاً لآثاره القانونية.

كما حدد أحكام مكان وزمان انعقاد العقد الإلكتروني إذ نصت المادة /١٠/ على أن يعد العقد الإلكتروني قد تم في المكان والزمان الذي استلم فيه القبول ما لم يتفق على غير ذلك.

ولفتت ملكية إلى أن المشرع السوري أكد حماية المستهلك في القانون ٣ لعام ٢٠١٤ وذلك بمراعاة أنه على البائع تقديم معلومات واضحة تمكن المستهلك من اتخاذ قراره في الشراء، كما يشترط في أي رسالة إلكترونية موجهة إلى المستهلك أن تتضمن هوية المرسل أو من يمثله بطريقة معتمدة ويجب توفير هذه المعلومات إلكترونياً للمستهلك للاطلاع عليها في جميع مراحل المعاملة الإلكترونية، الأمر الذي يشجع المستهلك على التعامل الإلكتروني تبعاً للثقة والأمان اللذين يحققهما.

إضافة لقانون التوقيع الرقمي وخدمات تقانة المعلومات رقم ٧ لعام ٢٠٢٣ الذي اعترف بحجية التوقيع الرقمي المدرج على وثيقة إلكترونية بشرط أن يكون مصدقاً أي أن يصدر بشأنه شهادة تصديق إلكتروني من مزود خدمات التصديق الإلكتروني.

ونوهت ملكية باعتراف المحاكم السورية بالعقد الالكتروني والتوقيع الرقمي طالما يمكن للقاضي التأكد من هوية طرفي العقد وكانت الوثيقة الإلكترونية التي تجسد العقد تتضمن معلومات واضحة مقروءة يمكن إدراكها بالبصر ويمكن استرجاعها عند الطلب فيمكن قبوله ذلك أن المشرع السوري أعطى الحجية للوثيقة الإلكترونية المقترنة بتوقيع إلكتروني.

«الصناعة» تستلم دعوة من الإمارات إلى قمة الـ«إيه آي إم» للاستثمار

الوطن

بحث وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار مع سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في دمشق حسن الشحي سبل تعزيز التعاون بين سورية والإمارات في المجال الصناعي، بما يتناسب مع عمق الروابط التاريخية بين شعبي البلدين الشقيقين.

ونمى الوزير جوخدار مواقف دولة الإمارات ووقوفها إلى جانب الشعب السوري وقال: «نتطلع إلى مزيد من التعاون المشترك في القطاع الاقتصادي والصناعي وزيادة فرص الاستثمار في المشاريع الصناعية».

من جهته أكد السفير الشحي حرص بلاده على الأمن القومي العربي وضمان تمتين العلاقات بين الدول العربية في كل المجالات، وعلى أهمية استمرارية اللقاءات الثنائية لتحقيق تقدم ملمر في مجالات التعاون المشتركة في القطاع الاقتصادي.

وجرى خلال اللقاء تسليم دعوة من الجانب الإماراتي لوزير الصناعة لحضور النسخة الـ١٣ من قمة الـ «إيه آي إم» للاستثمار التي ستقام الشهر المقبل في إمارة أبو ظبي.

وتضم قمة «إيه آي إم» ٢٠٢٤ باقة من الفعاليات والمنتديات والجلسات الحوارية وورش العمل ضمن محاور رئيسة متنوعة أبرزها محور الاستثمار ومحور الابتكار والتكنولوجيا ومحور الشركات الناشئة واليونيكورن ومحور الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال ومحور منتديات الحوار الإقليمي عبر القارات ومحور مستقبل التمويل، ما يوفر منصة شاملة لاستكشاف أحدث الاتجاهات والابتكارات عبر مختلف المجالات.

ويضم محور الشركات الصغيرة والمتوسطة، تنظيم قمة استثمار رواد الأعمال الهادفة إلى إنشاء منصة متخصصة للترويج لفرص الاستثمار القابلة للتمويل بقيادة رواد الأعمال أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات حول وسائل تحفيز وإطلاق العنان لريادة الأعمال والاستثمارات المشتركة، إضافة إلى مناقشة التحديات والفرص والمخاطر التي تواجه مجتمع ريادة الأعمال والطريقة الأفضل للمضي قدماً نحو تحقيق التكامل الاقتصادي.

الاتصالات و«المركزي» في معرض مؤتمر للدفع الإلكتروني

مدير الدفع الإلكتروني لـ«الوطن»: يأتي في مرحلة مهمة بعد اتخاذ المصرف مجموعة من الإجراءات لنشر الدفع الإلكتروني في عدد من القطاعات

رئيس الجمعية المعلوماتية لـ«الوطن»: يسهم بتبادل الخبرات والمعرفة ويعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص

عبد الهادي شباط

ينطلق اليوم معرض ومؤتمر الدفع الإلكتروني الذي تنظمه الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية-اللجنة الإدارية بدمشق وبرعاية وزير الاتصالات وبمشاركة من مصرف سورية المركزي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية محمد حسان النجار أن المعرض يهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية الدفع الإلكتروني وتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال بين الجهات الحكومية والخاصة.

وأوضح أنه سيشارك في المؤتمر والمعرض عدد من الجهات الحكومية والخاصة بما في ذلك وزارة الاتصالات ومصرف سورية المركزي والشركات المطورة والمشغلة في مجال الدفع الإلكتروني والمؤسسات المالية ومراكز الأبحاث، وأنه سيتم تناول تعزيز التعاون والتفاعل بين القطاعين العام والخاص في مجال الدفع الإلكتروني وتوفير منصة لتبادل الأفكار والتجارب الناجحة.

وتوقع تقديم أوراق ومناقشات حول دراسات وبحوث متعلقة بالدفع الإلكتروني وذلك بهدف توفير رؤى جديدة وحلول فاعلة لتعزيز استخدام الدفع الإلكتروني وتطويره في سورية، مبيناً أن المحاضرين من القطاعين العام والخاص ومديرين عامين وستكون هناك جلسات متعددة، حيث ستكون الجلسة الأولى بعنوان الإطار القانوني والتنظيمي والتقاني للدفع الإلكتروني في سورية، والجلسة الثانية تحت عنوان تقانات متقدمة في الدفع الإلكتروني، على حين الجلسة الثالثة بعنوان دور الشركات المطورة والمشغلة في نظام الدفع الإلكتروني والجلسة الرابعة بعنوان تجارب ودراسات حالة للمؤسسات والشركات في مجال الدفع الإلكتروني، على حين تخصص الجلسة الختامية لعرض النتائج والتوصيات.

وفي تصريح للبنك المركزي أوضح مدير أنظمة الدفع الإلكتروني عماد رجب لـ«الوطن» أن هذا المؤتمر يأتي في مرحلة مهمة بعد أن قام مصرف سورية المركزي بالتنسيق مع الجهات المعنية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لنشر الدفع الإلكتروني في القطاعات السياحية والكازيات الحكومية إضافة إلى تعديل سقف عمليات الشراء اليومية ليصبح ٥٠ مليوناً من خلال أجهزه نقاط البيع و٢٥ مليوناً من خلال تطبيقات الهاتف المحمول والتجارة الإلكترونية.

وأن المركزي كان عدل الفقرة (ثانياً) من المادة /٣/ من القرار رقم /٦١٣/ل) الصادر مع نهاية أيار من عام ٢٠٢١ والمتعلق بالضوابط الخاصة بقنوات الدفع الإلكتروني لتصبح على النحو الآتي (ثانياً- عمليات الشراء) عدد عمليات الشراء اليومية غير محدودة، بينما تم تحديد سقف عمليات الشراء اليومية من خلال أجهزة نقاط البيع بمبلغ /٥٠/ مليون ليرة سورية بدلاً من ١٠ ملايين ليرة كما كان معمولاً به قبل التعديل، إضافة لتحديد سقف عمليات الشراء اليومية من خلال تطبيق الهاتف المحمول- قناة الإنترنت (التجارة الإلكترونية) بمبلغ /٢٥/ مليون ليرة سورية بدلاً من ١٠ ملايين ليرة كما كان معمولاً به منذ عام ٢٠٢١.

واعتبر أن التعديلات تتصل بحالة التضخم وارتفاع الأسعار والتحفيز على التوسع في التعاملات بالدفع الإلكتروني ومنح مرونة أكثر أمام المواطنين الراغبين في التعامل بالدفع الإلكتروني.

ولفت إلى أن عدد نقاط البيع التي تم نشرها والمفعلة حالياً يتجاوز ٦٥٠٠ نقطة بيع يتجه عدد الحركات عليها للتصاعد، مقدراً قيم التعاملات على هذه النقاط بمليارات الليرات وأن معظم هذه النقاط تتوزع حالياً لدى الفعاليات الاقتصادية والتجارية وخاصة في الأسواق المحلية والمولات إضافة للمشافي والمنشآت السياحية، وأن المركزي يتجه للتوسع في نشر هذه النقاط لدى قطاعات جديدة وخاصة في القطاع الصحي (مشاف - مخابر -..).

كما ألزم المركزي المنشآت السياحية ذات سوية /٤/ و/٥/ بفتح حسابات مصرفية وتركيب أجهزة نقاط بيع (POS) بالتنسيق مع المصارف العاملة استناداً لقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /٢١/ لعام ٢٠٢٣ الذي ألزم المكلفين ممن يمارسون مهناً وأعمالاً مرخصة أصولاً، باستيفاء مطالباتهم المالية مقابل السلع أو الخدمات أو الأنشطة المقدمة من قبلهم، عبر حساباتهم المصرفية بناء على طلب الزبائن.

وكانت الحكومة ناقشت في العديد من اجتماعها حول تعزيز بنية الدفع الإلكتروني الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها لتسهيل وتبسيط إجراءات التسويات المالية والعمليات التجارية، وكذلك تعزيز فعالية إدارة السيولة المالية الوطنية وعدد من المقترحات لتشميل قطاعات وفعاليات اقتصادية وخدمية جديدة بمنظومة الدفع الإلكتروني خلال برنامج زمني محدد، بما يضمن توسيع عمليات الدفع الإلكتروني، وذلك بالتوازي مع الاستمرار باستكمال تهيئة البنية التحتية للقطاع المصرفي وإيجاد الحلول اللازمة لكل الصعوبات والمشكلات الفنية التي تعترض عملية التعامل مع الدفع الإلكتروني، وتسهيل عمليات الدفع في مختلف القطاعات.